سورية وعُمان تبحثان التحضير لإطلاق الدورة السادسة للجنة المشتركة

بحث سفير الجمهورية العربية السورية لدى سلطنة عمان إدريس ميا، مع وزير الاقتصاد العُماني سعيد بن محمد الصقري، خلال لقائهما في مسقط أمس تعزيز علاقات التعاون بين البلدين الشقيقين.

وتناولت المباحثات، التحضيرات الجارية لانعقاد أعمال الدورة السادسة للجنة الحكومية المشتركة السورية العُمانية، ومنتدى رجال الأعمال السوري العُماني.

حضر اللقاء دينا مجتهد من غرفة تجارة دمشق، والملحق سامر بكور، ومن الجانب العماني، أحمد بن سعيد السيابي رئيس مكتب الوزير، وعماد بن طالب العجمي مدير عام العلاقات الاقتصادية الخارجية، وروان بنت محمد الشرياني اختصاصية علاقات دولية.

وعقدت اللجنة الحكومية المشتركة السورية العُمانية آخر اجتماع لها في دمشق عام ٢٠١٠، وبعد ذلك حدثت الأزمة، فتوقفت أعمال اللجنة من حيث الاجتماعات الرسمية لكن العلاقات الثنائية استمرت بشكل منتظم.

وكالات

قولاً واحداً

الدكتور قحطان السيوفي

عودة العرب إلى سورية وبداية نظام إقليمي جديد

مشهد منطقة الشرق الأوسط الحالي يشير إلى جو من «التهدئة»، بعد الاتفاق السعودي الإيراني برعاية صينية، ما يؤكد رغبة دول المنطقة في بدء صفحة علاقات إيجابية جديدة.

وهذا المشهد يعكس ضعف العامل الخارجي «المعطّل»، وهو العامل الأميركي بصورة عامة، وخصوصاً أن أميركا وإسرائيل، عملتا، خلال عدة عقود، لتغذية الخلافات بين دول المنطقة، وتحويلها إلى صراعات صفرية يصعب حلها، لكن اليوم فإن الإنسان العربي متفائل بولادة نظام إقليمي جديد في المنطقة مع انطلاق مسارات تطبيع العلاقات ونجاح معظم الأطراف في إعادة العلاقات الثنائية.

القمة العربية في جدة السعودية أكدت تحولات حصلت، من أهمها عودة سورية إلى جامعة الدول العربية، وبيان القمة الذي صدر أكد ضرورة بلورة إستراتيجيات لمواجهة التحديات المشتركة في السياسة والاقتصاد والأمن والثقافة.

والتحولات التي حصلت على مستوى تطبيع العلاقات في المنطقة، تُبشر ببداية إقامة نظام إقليمي جديد، وقمة جدة تشكل منعطفاً أساسياً لعملية بناء هذا النظام، ليحل مكان نظام الفوضى الذي كان سائداً وحاضناً لصراعات دموية، وتدخلات في الشؤون الداخلية والذي كلف شعوب المنطقة أثماناً غالية، فالعرب أمام فرصة تاريخية لإعادة ترتيب أوضاعهم، والانطلاق لمرحلة جديدة من العمل العربي المشترك وهو ما يتطلب إعادة تموضعنا في هذا العالم كما قال الرئيس بشار الأسد في قمة جدة: تأمل في أن «تشكل بداية مرحلة جديدة للعمل العربي للتضامن في منطقتنا للتنمية والازدهار بدلاً من الحرب والدمار».

[...]

جديد يعتمد العمل العربي المشترك، وفي إطار المصالح المشتركة.

وهذا ما لقي ترحيباً من الشعب السوري وقيادته حيث أعلن الرئيس بشار الأسد في قمة جدة، بحكمته وشجاعته، أن الأمل يتزايد مع التقارب العربي العربي، وأن سورية بماضيها وحاضرها ومستقبلها عربية الانتماء، وسورية قلب العروبة.

زعم أن عودة سورية إلى الجامعة العربية «لم تأتِ في الوقت المناسب»

الاتحاد الأوروبي يجدد ربط إعادة الإعمار وعودة اللاجئين بتقدم العملية السياسية!

واصل الاتحاد الأوروبي إصراره على تسييس الحالة الإنسانية في سورية، بهدف إطالة أمد الأزمة فيها، حيث جدد ممثل الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية جوزيب بوريل أمس ربطه إعادة الإعمار وعودة اللاجئين السوريين إلى وطنهم، بتقدم ما سماها «عملية انتقال سياسي شاملة وذات مصداقية»!، وكشف أن إلغاء الاجتماع الوزاري بين جامعة الدول العربية والاتحاد حول سورية الذي كان مقرراً غداً الثلاثاء، كان بسبب خلافات حصلت حول سورية، زاعماً أن عودتها للجامعة لم تأتِ في الوقت المناسب!

[...]

الوزاري بين الجامعة العربية والاتحاد الأوروبي».

وفي وقت سابق، كشف السفير الألماني لدى القاهرة فرانك هارتمان، عن إلغاء مؤتمر كان مقرراً في ٢٠ حزيران الجاري بين الاتحاد الأوروبي والجامعة العربية، بسبب مشاركة وفد من الجمهورية العربية السورية.

وكالات

الاحتلال التركي جدد اعتداءاته على ريف الحسكة ومقتل مسلح من «قسد» بريف دير الزور

شهداء ومصابون بانفجار على طريق حمص سلمية والجيش يستهدف «النصرة» في خفض التصعيد

[...]

الناجين باتجاه عمق البادية.

ومن جهة ثانية، ارتقى صباح أمس ٣ شهداء هم مدنيان وعسكري وأصيب ٦ آخرون من مدنيين وعسكريين جراء انفجار عبوة ناسفة بحافلة مبيت عسكري لرحبة مسكنة، وذلك بالقرب من استراحة شمس الأصيل قبل حاجز الجابرية

[...]

الباغوز، مضيفاً إن «التحالف ملتزم بالتنسيق مع مجلس دير الزور من أجل دعم سكان المنطقة».

وقال: إن «المركز الصحي في الباغوز يعمل على تحسين جودة الخدمات الصحية المقدمة للسكان، وتقليل المسافة التي يحتاجها المدنيون

[...]

ميليشيات قسد ما تسبب بمقتل ٣ من مسلحي الميليشيات».

وفي العراق، ذكرت «أعماق»، أمس أن مسلحي التنظيم فجّروا عبوة ناسفة استهدفت آلية للشرطة الاتحادية قرب قريك البوسيف بمنطقة الرياض، ما أدى لإعطابها وإصابة من فيها.

أكدت أن ملف العلاقات مع سورية يحظى بالأولوية في تركيا

مصادر مقربة من أردوغان: التطبيع مع دمشق على صفيح ساخن

أفادت مصادر مقربة من وزير الخارجية التركي الجديد حقان فيدان بأن ملف التطبيع مع سورية يشكل الأولوية بالنسبة للطاقم الجديد لرئيس الإدارة التركية رجب طيب أردوغان ولاسيما مع اقتراب موعد انعقاد اجتماع نواب وزراء خارجية كل من سورية وروسيا وإيران وتركيا في العاصمة الكازاخستانية أستانا.

وأشارت أوساط مقربة من فيدان حسب صحيفة «رأي اليوم» الإلكترونية إلى أن الملف السوري بالنسبة له ولطاقمه «على صفيح ساخن» ويحظى بالأولوية من حيث سلسلة احتياجات سريعة للدولة التركية تم إقرارها باجتماع أمني وسياسي ودبلوماسي خاص عُقد مؤخراً وترأسه شخصياً الرئيس التركي رجب طيب أردوغان.

وحسب المُعطيات الواردة من الحكومة التركية الجديدة فإن العلاقة مع سورية تُدرس على أعلى المستويات، إذ أجرى فيدان سلسلة اتصالات مع بعض المسؤولين العرب في سياق تحضيراته لما يسمى في أنقرة على مستوى بعض البرلمانيين والإعلاميين «مشروع اختراق كبير وشيك على الجبهة السورية قد لا يذهب باتجاه مصالحة بين قيادتي البلدين على أسس واضحة الملامح»، ولكن قد يذهب باتجاه مفاوضات مفصلة ثنائية الطابع هذه المرّة وبإشراف مباشر من روسيا التي تؤيد بقوة هذا التوجه.

ووفق معلومات الصحيفة فإنه على الطاولة أيضاً تمتين العلاقات وليس التفاوض على ملفّات «بالقطعة والتجزئة» وقطع المسافات سريعة باتفاق «إستراتيجي» يقارنه الجانب الروسي «بالانحناءة التكتيكية البارزة» التي جرت أو قرّرتها السعودية مع إيران.

جاء ذلك حسب الصحيفة بعدما قرر مجلس الأمن القومي التركي منح الوزير هاكان فيدان، ورئيس جهاز الاستخبارات التركي الجديد إبراهيم قالن التفويض الكامل لإدارة ملف العلاقات مع سورية، وفي هذا السياق، أشارت الصحيفة إلى أن «الإجراءات التركية قانونية وسياسية وعميقة لحل ما يُمكن حلّه من الإشكالات مع سورية المُجاورة».

ولفتت الصحيفة إلى أن «المفاوضات التركية- السورية، قد تكون مفصّلة ثنائية الطابع هذه المرّة وبإشراف مباشر من القناة الروسية والإلحاح من الكرملين تحديداً، في ظل الحديث عن رغبة روسيّة لا تقف عند حدود عقد لقاء قمة بين الرئيسين بشار الأسد وأردوغان كان قد اتُّفق عليه في موسكو من حيث المبدأ وتم تأجيله إلى ما بعد الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية التركية»، مؤكدةً أن «المطروح على الطاولة وبقوة رغبة موسكو بإقامة علاقات سريعة وخاطفة وتكتيكية وإستراتيجية وانفتاح كبير بين البلدين».

وتأتي هذه المعلومات في وقت تؤكد فيه سورية أن تطبيع العلاقات لن يكون إلا نتيجة لانسحاب القوات التركية من الأراضي التي تحتلها في سورية إضافة إلى وقف دعم الإرهاب من أنقرة.

والأربعاء الماضي، أعلن نائب وزير الخارجية المبعوث الخاص للرئيس الروسي للشرق الأوسط وإفريقيا ميخائيل بوغدانوف، أن اجتماعاً لنواب وزراء خارجية روسيا وتركيا وسورية وإيران سيعقد في العاصمة الكازاخستانية أستانا في الـ٢١ من الشهر الجاري، مشيراً إلى أن مسودة «خريطة الطريق» لتطوير العلاقات بين سورية وتركيا التي وضعتها روسيا باتت جاهزة.

وحينها، قال بوغدانوف في تصريح للصحفيين: إن «وفداً روسياً كبيراً سيتوجه إلى أستانا للمشاركة في هذا الاجتماع»، وأعلن أن مشروع خريطة الطريق التي اقترحتها موسكو لتطوير العلاقات بين أنقرة ودمشق أصبح جاهزاً، قائلاً: «مشروع خريطة الطريق الروسية جاهز، مهمتنا تتمثل في مناقشة الأمر مع شركائنا والمضي قدماً في هذا العمل، نأمل أن يسمح لنا الاجتماع في أستانا بإحراز تقدم جاد».

وفي العاشر من أيار الماضي، عقد اجتماع رباعي لوزراء خارجية سورية وروسيا وإيران وتركيا في العاصمة الروسية موسكو، حيث أكد وفد الجمهورية العربية السورية ضرورة إنهاء الاحتلال التركي للأراضي السورية، وانسحاب كل القوات الأجنبية غير الشرعية منها، إضافة إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية لسورية ووقف دعم الإرهاب.

وأضافت «رأي اليوم»: إن «الروس يراهنون بوضوح على تفهم وخبرات هاكان فيدان المفوّض الأبرز من النخبة التركية اليوم بالملف السوري في تسريع وتيرة مفاوضات أساسية قد تنتهي بدرجة انفتاح تؤشر على استدارة إقليمية كاملة تتجاوز المسألة الأمنية وتذهب باتجاه استعادة العلاقات الدبلوماسية»، موضحةً في الوقت نفسه أن «فيدان سيطرح فلسفة دبلوماسية جديدة في إدارة ملف العلاقة الشائك مع سورية، ويتحدّث عن الانتقال إلى خطوة بعد تثبيت الخطوة الأولى عميقاً، وهذا سيحتاج مدة من التفاوض لم تنته بعد وإن كانت قطعت مسافات بإشراف روسي».

وفي الثاني عشر من الشهر الجاري، استقبل الرئيس الأسد معاون وزير الخارجية الإيراني للشؤون الخاصة علي أصغر خاجي، وأكد أهمية التنسيق في المرحلة القادمة، وخصوصاً فيما يتعلق باجتماعات «الرباعية» ومسار أستانا، مشدداً على وضع إستراتيجية مشتركة تحدد الأسس وتوضّح بدقة العناوين والأهداف التي تبنى عليها المفاوضات القادمة سواء كانت بخصوص الانسحاب التركي من الأراضي السورية أم مكافحة الإرهاب أو غيرها من القضايا، وتضع إطاراً زمنياً وآليات تنفيذ لهذه العناوين، وذلك بالتعاون مع الجانبين الروسي والإيراني.

وكالات

من الاجتماع الأخير على مستوى وزراء الخارجية في روسيا حول التقارب السوري - التركي (أ ف ب - أرشيف)

عبد المنعم علي عيسى

«هيئة التفاوض العليا».. جيل جديد ولبوس كذلك

مرت مكونات المعارضة السورية بشكلها المتبلور منذ اندلاع الأزمة السورية ربيع العام ٢٠١١، بمحطات عدة، فيما الانتقال من محطة إلى أخرى كان فعلاً ذي أسباب هي في جلها خارجية، إذ لطالما كانت تركيبة كل تلك المكونات، مع استثناء وحيد هو «هيئة التنسيق الوطنية»، تحوي في دواخلها ما يشبه «اللوبي» الذي يمثل ورقة ضغط لهذه الدولة أو تلك، حيث الارتباط هنا ما بين هذا الأخير وبين «الرحم» الذي يمده بأسباب الديمومة والاستمرار، يعود لرزمة من العوامل لا يمكن اختصارها بالتمويل، وإن كان ذاك عاملاً هاماً في تلك الرزمة، الأمر الذي يشكل ظاهرة تحتاج للمزيد من البحث والتدقيق للوصول إلى تشخيص صحيح لها بعيداً عن «التخوين» والرمي بشتى صنوف الاتهامات من دون أن يعني ذلك خلواً تاماً لعل كهذا ظهر في بعض الحالات الفردية التي سطع نجمها ثم خبا سريعاً، ما يشير إلى عدم تجذر تلك الحالات، ويشير أيضاً إلى ظاهرة «صحية» استطاع الجسد من خلالها لفظ «أجسام غريبة» أرادت الشد به إلى مطارح مرضية تهدد بالفتك المتدرج بأجهزته المسؤولة عن دوام حركته.

تأسست «هيئة التفاوض العليا» شهر كانون الأول من العام ٢٠١٥ أي بعد مضي أشهر عدة على صدور القرار ٢٢٥٤ حيث ستكون المهمة المنوطة بها هي الإشراف على العملية التفاوضية ما بين «المعارضة» والحكومة السورية إنفاذاً لما ورد في القرار سابق الذكر، لكن تقاسم الحصص ما بين مكونات المعارضات سرعان ما عانى من «التململ» الذي راحت حالة الاستقطاب الدولية والإقليمية تستولده فتفرض عملية إعادة التوزيع من جديد، الأمر الذي حصل شهر تشرين ثاني من العام ٢٠١٧، واللافت هنا أن التغييرات ما بين الطبعتين، طبعة كانون الأول ٢٠١٥ وطبعة تشرين ثاني ٢٠١٧، لم يكن مردها لتغييرات في الثقل أو التمثيل وإنما كان يمثل بالدرجة الأولى تعبيراً عن تصاعد دور إقليمي، أو دولي، على حساب دور آخر، وبين هذا وذاك كانت السيرة الذاتية لـ«الهيئة» تسجل في سفرها جموداً ما بين هذا التاريخ الأخير وبين مطلع حزيران من العام الحالي الذي أنبأت الشهور التي سبقته من هذا العام بتحولات إقليمية كبرى من النوع الذي يهدد بقلب الصورة رأساً على عقب.

هذه التحولات سابقة الذكر كانت وراء اجتماع «هيئة التفاوض العليا» بجنيف الذي استمر لثلاثة أيام، وكانت قد بدأت يوم ٣ حزيران الجاري، فيما حصيلة النتائج كانت تتمحور حول واحدة أساسية تتمثل بإنهاء حالة السيطرة المطلقة لـ«الائتلاف المعارض» بعد أن استطاع هذا الأخير الاستحواذ على قرارها خلال الأعوام السابقة بدرجة لربما تفسر إلى درجة كبيرة التعثر الحاصل في اجتماعات «اللجنة الدستورية» على امتداد جولاتها السابقة قبيل أن تتوقف شهر حزيران الماضي، بل إن فعل الاستحواذ نفسه كان قد قوبل برفض العديد من القوى المنضوية تحت راية «الهيئة» حتى إن بعضها كان قد فضل الانسحاب من دون ضجيج، واللافت هنا هو أن المملكة العربية السعودية، التي شكلت راعياً أساسياً لـ«الهيئة» منذ نشوئها، كانت قد غابت عن «الولادة الجديدة» لهذه الأخيرة في جنيف، ما يشير، جنباً إلى جنب لمؤشرات أخرى، إلى معطى هام هو أن الرياض ماضية في مسارها الذي تغذ الخطى فيها تقارباً مع دمشق على الرغم من «عدم الرضا» الذي راحت واشنطن تبديه حيال الخطوات السعودية، وعلى الرغم من الموقف الأوروبي الذي كان إلتحاقياً بموقف واشنطن، وإن ظهرت هناك بعض التمايزات لدى هؤلاء.

في مطلق الأحوال شكل اجتماع «هيئة التفاوض» في جنيف منعطفاً، هو الثالث، في بنيان هذه الأخيرة على الرغم من أنها لم تتم بعد ميلادها الثامن، والفعل أيضاً هذه المرة كان نتيجة لضغوط عديدة مارستها دول فاعلة في الملف السوري والكثير منها كان بادياً على السطح مما تنظره العين بوضوح، فيما المرامي التي قادت لـ«ترميم» البيت الداخلي وإعادة رسم توازناته من جديد، تشير إلى أن الفاعلين، والقيمين على الفعل، يهيئون أنفسهم لمرحلة مقبلة من المتوقع أن تشهد استئنافاً لعمل «اللجنة الدستورية» التي يجهد المبعوث الأممي غير بيدرسون لتنشيط عملها من جديد، ومن الممكن هنا رصد حال من «التفاؤل» راح يشيعها هذا الأخير في مطارح عدة إبان لقاءاته التي توسعت مروحتها لتشمل طيفاً واسعاً من «الأقطاب» ذات التأثير المفترض في مسار تلك «اللجنة»، على الرغم من العقبات التي تعترض فعل التنشيط آنف الذكر فتجعل من حال «التفاؤل» فعلاً «مبالغاً» فيه، وفي الذروة منها أن اجتماع «الهيئة» في جنيف لم يستطع حسم مسألة هامة تتمثل في المكان الذي ستعاود منه «اللجنة» اجتماعاتها من جديد، الأمر الذي شكل عقدة يصعب تجاوزها، كما يبدو، منذ حزيران الماضي.

في المقابل تسعى واشنطن عبر أذرعها المتعددة هنا وهناك لعرقلة مسارات التسوية السورية تارة عبر «منظمات المجتمع المدني» السورية التي عقدت في باريس يومي ٥ و٦ حزيران الجاري مؤتمراً موسعاً لها بإسناد لوجستي فرنسي وأميركي كما أعلنت مبادرة «مدنية» التي لعبت دور «الدينمو» في ذلك الحراك، وتارة أخرى عبر التلوينات التي حملتها النسخة السابعة من مؤتمر «المانحين» الذي انعقد مؤخراً في بروكسل.

ما يلاحظ الآن على طبيعة النهج الذي تتبعه واشنطن حيال مسار التسوية السورية هو أنها لا تريد نسفها من جذورها لكنها تريد تشكيل آليات ضغط عليها لقولبتها في مسارات محددة.

الحشد الشعبي العراقي ينفذ عملية أمنية واسعة على الشريط الحدودي مع سورية

نفذت قيادة عمليات الأنبار بالحشد الشعبي والقوات الأمنية العراقية، أمس عملية أمنية واسعة من ستة محاور تستهدف مناطق غرب محافظة الأنبار والشريط الحدودي مع سورية والأردن والسعودية.

ونقلت وكالة «المعلومة» عن قائد عمليات الأنبار للحشد قاسم مصلح قوله في بيان إن «العملية الأمنية المشتركة تسير وفق أهداف محددة من ستة محاور وتستمر عدة أيام والتنسيق عال بين جميع القطعات».

وأوضح أن اليوم الأول شهد انطلاق المحور الأول وضم قوة من اللواء ٥٥ في الحشد بالاشتراك مع الفرقة الخامسة في الجيش العراقي ولواء ٦ في شرطة الحدود، بينما توزعت المحاور الخمسة الأخرى على الألوية ١٣ و١٧ و١٨ و١٩ و٤٥.

وأول من أمس أكد وزير الدفاع العراقي ثابت العباسي أن مخيم الهول الذي تسيطر عليه ميليشيات

[...]

رعاياها من مخيم الهول، كما استضافت الأسبوع الفائت مؤتمراً أممياً حث كل دول العالم على استقبال رعاياها من المخيم.

وكالات

تنظيم جديد في إدلب هدد باستهدافه في حال عدم إفراجه عن المعتقلين خلال ٣ أيام

«النصرة» يعتقل ١٤ شخصاً بتهمة «تهديد الأمن المحلي»!

واصل تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي حملات الاعتقالات بحق المدنيين في مناطق سيطرته في شمال غرب سورية بتهم التحريض ضده و«تهديد الأمن المحلي»، تزامناً مع الإعلان عن تشكيل فصيل تحت مسمى «سرايا درع الثورة»، الذي أمهل «النصرة» ثلاثة أيام لإطلاق سراح المعتقلين والمعتقلات، وعلى رأسهم وجهاء المناطق وأعيانها، متوعداً باستهدافه في حال عدم الاستجابة.

واعتقل ما يسمى «جهاز الأمن» التابع لـ«النصرة»، ١٤ شخصاً في ريفي إدلب الغربي والجنوبي، ضمن حملته لملاحقة مطلوبين بتهمة «التحريض وتهديد الأمن المحلي»، وذلك حسبما ذكر مصدر في تصريح نقلته وكالة «نورث برس» الكردية أمس.

وقال المصدر: إن «الاعتقالات حصلت في شارع النهضة ضمن بلدة أريحا جنوب إدلب والأطراف الشرقية لمدينة جسر الشغور غرب إدلب»، مضيفاً إن بينهم قُصّراً دون الثامنة عشرة.

وذكر المصدر أن الاعتقالات تمت بتهمة التحريض ضد «النصرة» عبر المنشورات الورقية والجدارية ومظاهرات احتجاجية.

تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي يواصل حملات الاعتقالات بحق المدنيين في مناطق سيطرته في شمال غرب سورية بتهم التحريض ضده و«تهديد الأمن المحلي» (عن الانترنت)

جاء ذلك، عقب تداول ناشطين على مواقع التواصل الاجتماعي تسجيلاً مصوراً نشر

[...]

وأضاف: إن المعتقلين تم نقلهم إلى التحقيق، في حين عجز ذووهم عن معرفة مكان احتجازهم وسط مخاوف على حياتهم.

[...]

وكالات

أبناء صور طردوا الميليشيات من البلدة بعد إحراق حواجزها

قرى بريف دير الزور يتظاهرون ضد «قسد» ويطالبونها بالإفراج عن معتقلين

شهد العديد من قرى ريف دير الزور الخاضعة لسيطرة ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» وقفات احتجاجية للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين في سجون الأخيرة، وذلك بالتزامن مع تمكن أبناء عشائر البكير في بلدة صور من طرد الميليشيات بعد حرق حواجزها على إثر اعتقال عائلة من عشيرة الفرج بالحسكة.

وذكرت مصادر إعلامية معارضة أمس، أن قرى الجعبة ومحيميدة وحوائج بومصعة الخاضعة لسيطرة «قسد» بريف دير الزور الشمالي الغربي، شهدت وقفات احتجاجية لأبنائها، طالبوا خلالها بالإفراج عن المعتقلين في سجون «قسد».

وأضافت المصادر إن المحتجين قطعوا الطرقات بالإطارات المطاطية المشتعلة، ورددوا هتافات مناوئة للميليشيات.

وحسب المصادر، فإن من بين المعتقلين تجار مخدرات ومروجيها ضمن منطقة سيطرة «قسد» في ريف دير الزور، جرى اعتقالهم خلال الحملات الأمنية مما تسمى قوات «الأسايش» الذراع الأمنية لميليشيات «قسد»، خلال فترات سابقة.

جاء ذلك، بعدما تحدثت المصادر سابقاً، عن هجوم نفذه أبناء عشائر على حواجز تابعة لـ«قسد» في بلدة الصور بريف دير الزور الشمالي، بالتوازي مع خروج احتجاجات شعبية عارمة في المنطقة، على خلفية اعتقالات للتحقيق بحادثة مقتل طفلة في قرى القامشلي بعد خطفها من مجموعة أشخاص، حيث تم التعرف إلى أحد القتلة قبل أيام.

وجاء ذلك بالتوازي مع مطالبات بالإفراج عن نساء معتقلات في سجون «قسد».

وأول من أمس أكد مصدر أهلي في تصريح نقلته وكالة أنباء «آسيا»، أن أبناء عشائر البكير قاموا بطرد ميليشيات «قسد» من بلدة صور، بعد قطعهم للطرقات وحرق حواجزها إثر اعتقال عائلة من عشيرة الفرج بالحسكة، وسط استمرار حالة من التوتر في البلدة.

[...]

على جثتها مقتولة ومرمية بين قش القمح في أحد الحقول الزراعية، بعد أن فقدت مدة يومين.

وذكرت مصادر كردية حينها أن إيناس خطفتها ما تسمى «الشبيبة الثورية» التابعة لـ«قسد» في ريف الحسكة وبعد يومين تم العثور على جثتها.

وكالات

رغم رفضه رفع الإجراءات القسرية المفروضة على الشعب السوري

«الأغذية العالمي» يعول على «بروكسل» لإعادة المساعدات الإنسانية لمستحقيها!

أعلن برنامج الأغذية العالمي «WFP» التابع للأمم المتحدة أن قرار تخفيض المساعدات الغذائية لسورية ينبع من عجز الموارد المتوفرة عن مواصلة المستوى الحالي من المساعدة، وأنه في ظل غياب أي دعم معتبر لمشاريع التعافي المبكر، سيظل الاعتماد على المساعدة الإنسانية مرتفعاً في حين يستمر التمويل في التضاؤل، ورأى في نتائج ما يسمى «مؤتمر بروكسل للمانحين» الذي عقد مؤخراً في بلجيكا، فرصة لإعادة المساعدات لمستحقيها، رغم رفض الاتحاد الأوروبي خلال المؤتمر رفع الإجراءات القسرية الأحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري.

والثلاثاء الماضي، أعلن «WFP»، عن تخفيض مساعداته الغذائية لنحو ٢,٥ مليون شخص بعد أن كان يقدمها لنحو ٥,٥ ملايين يعتمدون على المساعدات في سورية، مرجعاً أسباب ذلك لأزمة نقص التمويل، بحسب ما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة أمس.

وجاء قرار البرنامج عشية انعقاد ما يسمى «مؤتمر بروكسل للمانحين» السنوي بنسخته السابعة الذي احتضنته يومي الأربعاء والخميس الماضيين العاصمة البلجيكية بروكسل تحت عنوان «دعما لمستقبل سورية والمنطقة».

وبالأمس نقلت المواقع عن مسؤولة برنامج الأغذية في سورية لينا القصاب، قولها: إن «البرنامج يقوم على التمويل الإنساني الطوعي»، مشيرة إلى أن قرار تخفيض المساعدات الغذائية «ينبع كلياً من عجز الموارد المتوفرة عن مواصلة المستوى الحالي من المساعدة».

وحول المعايير التي اعتمد عليها البرنامج لاستبعاد العائلات من المساعدات وفق القرار، قالت القصاب: إن «البرنامج وشركاءه على الأرض ينفذون تقييماً منتظماً للعائلات، إذ يقومون بمراجعة أهلية الأسر لتلقي المساعدة على أساس الاحتياج».

ويستخدم البرنامج بيانات الاحتياج المتاحة لتحديد أولئك الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة الغذائية، وفق القصاب.

ولن يستطيع البرنامج بحسب المسؤولة، تقديم أي تعويض للأشخاص الذين سيتم استبعادهم من الحصول على المساعدات الغذائية، وسط غياب أي خطط بديلة، في حال عدم الوصول إلى مستوى الدعم المأمول من التمويل.

وإلى جانب الإغاثة الإنسانية الفورية، ستتطلب تلبية احتياجات الأسر السورية تدخلات طويلة الأجل للتعافي المبكر وجهداً مستداماً لتعزيز السلام والاستقرار وفرص كسب العيش، بحسب القصاب.

واعتبرت القصاب أن لدى البرنامج القدرة والحلول على الحد من اعتماد الناس على المساعدة الإنسانية، إلا أنه في ظل غياب أي دعم معتبر لمشاريع التعافي المبكر، سيظل الاعتماد على المساعدة الإنسانية مرتفعاً في حين يستمر التمويل في التضاؤل.

وعولت قصاب على نتائج «مؤتمر بروكسل» وقالت: ربما تكون «فرصة لبرنامج الغذاء العالمي لإعادة النظر في قراره في ضوء الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي، فإذا حصلنا على موارد إضافية من المؤتمر فسنستخدمها للوصول إلى من هم بأمس الحاجة للمساعدة».

وفي ١٥ من حزيران الحالي، اختتم مؤتمر «بروكسل» أعماله، وتعهدت خلاله الدول والمؤسسات الدولية المانحة بتقديم مبلغ ٩,٦ مليارات يورو، على شكل منح وقروض.

وأول من أمس، أكدت وزارة الخارجية والمغتربين في بيان أن المؤتمر الذي عقد في مقر الاتحاد الأوروبي وتم تخصيصه بشكل أساسي حول سورية، اختار فيه الاتحاد تغييب الدولة السورية عنه كي لا تتكشف حقيقة أهدافه، وأشارت إلى أن منظمي الاجتماع اكتفوا بمشاركة أدواتهم الفاسدة والمتحالفة مع تنظيمي داعش و«جبهة النصرة» والتنظيمات الإرهابية، مشددة على أن محاولات النيل من مواقفها التي فشلت في ساحة المنازلة لم تنجح سياسياً.

وكالات

أكدت أن الاحتلال الإسرائيلي أرسل كتيبة معروفة بممارساتها الوحشية إليه بداية العام

الأمم المتحدة قلقة من تجاوز عدد المستوطنين عدد السوريين في الجولان المحتل

الوطن

أعربت الأمم المتحدة، عن قلقها لتجاوز عدد المستوطنين الإسرائيليين في الجولان العربي السوري المحتل عدد السكان المحليين للمرة الأولى.

وحسبما نشرت الأمم المتحدة على موقعها الالكتروني أكدت لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تؤثر في حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من العرب في الأراضي المحتلة، أن السياسات والممارسات الإسرائيلية في الجولان تعزل السكان عن روابطهم الأسرية والثقافية في سورية، وتفرض الاندماج مع الاقتصاد والنظام التعليمي الإسرائيليين لعدم وجود بديل.

وكشفت اللجنة في بيان صحفي في ختام زيارة سنوية للمنطقة قامت بها أن إسرائيل عمدت إلى إرسال كتيبة معروفة بممارساتها الوحشية إلى الجولان السوري المحتل بداية العام الجاري ولمدة ١١ شهراً، موضحةً أن هذه الكتيبة كانت قد خضعت لإجراء تأديبي للتسبب بإهمال في مقتل عمر عبد المجيد أسعد، الفلسطيني الأميركي البالغ من العمر ٧٨ عاماً، بشمال رام الله في كانون الثاني ٢٠٢٢.

وزارت اللجنة، خلال بعثتها السنوية، العاصمة المصرية القاهرة قبل أن تسافر إلى العاصمة الأردنية عمان، والتقت خلال الزيارة مسؤولين حكوميين فلسطينيين ووكالات أممية وممثلين عن منظمات المجتمع المدني من الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل.

وأعربت اللجنة عن أسفها لعدم استجابة الاحتلال إسرائيل، منذ إنشاء لجنة التحقيق عام ١٩٦٨، لطلباتها السنوية بإجراء مشاورات مع سلطات الاحتلال، ولعدم السماح لأعضائها بدخول الأرض الفلسطينية المحتلة أو الجولان السوري المحتل.

الأمم المتحدة تعرب عن قلقها لتجاوز عدد المستوطنين الإسرائيليين في الجولان العربي السوري المحتل عدد السكان المحليين (عن الانترنت)

وفي الثامن عشر من كانون الثاني الماضي قال مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة السفير بسام صباغ في بيان خلال جلسة لمجلس الأمن حول الحالة في الشرق الأوسط: «إن (إسرائيل) القوة القائمة بالاحتلال في الجولان السوري تواصل منذ أكثر من خمسة عقود سياساتها العدوانية بحق أهلنا هناك حيث تمارس أبشع الانتهاكات للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني من اعتقال وقتل وتهجير، كما تمعن في سياساتها الاستيطانية التوسعية الممنهجة في الجولان المحتل بهدف تكريس الاحتلال، وزيادة أعداد المستوطنين وفرض التغيير الديموغرافي فضلاً عن سرقة موارده الطبيعية والاستيلاء على الأراضي، وإقامة مخططات استيطانية عليها تتسبب بآثار كارثية على حياة أهالي الجولان».

وفي تشرين الثاني الماضي اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يطالب إسرائيل بإنهاء احتلالها للجولان السوري، وقراراً آخر يؤكد أن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية والجولان، «غير قانونية، وتشكل عقبة أمام السلام».

وجاء ذلك في تصويتين أجرتهما لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار، ضمن الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، يتعلقان بالجولان السوري المحتل والمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، وتم اعتماد كلا القرارين.

وصوّت لمصلحة القرار المتعلق بالجولان السوري المحتل ١٤٨ دولة، وامتنعت ٢٢ دولة عن التصويت، بينما اعترضت عليه الولايات المتحدة وإسرائيل وليبيريا.

وأعلن الاحتلال الإسرائيلي رسمياً ضم هضبة الجولان، بعد احتلالها بحرب الأيام الستة في حزيران من عام ١٩٦٧.

ورفضت الأمم المتحدة ومعظم الدول الاعتراف بقيام الاحتلال الإسرائيلي ضمه الجولان السوري المحتل في ١٤ من كانون الأول عام ١٩٨١، بما فيها الإدارة الأميركية حينذاك، التي أعربت عن «قلقها العميق ومعارضتها لهذه الخطوة»، كما علقت إدارة رونالد ريغان، فيما بعد، اتفاقية تعاون عسكري مع إسرائيل، إلا أن الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، أعلن الاعتراف بما سماه «السيادة الإسرائيلية» على الجولان في آذار من عام ٢٠١٩.